الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 December 2025

Arabic
Original: English

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**

**لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين**

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

**القضايا النظامية**

# تقرير اللجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا عن دورتها الرابعة

## مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحية والصناعة والتكنولوجيا (لجنة القطاع الخاص فيما يلي) عن دورتها الرابعة.

* E/ECA/COE/44/1

A. 25-01359 (A)

# تقرير اللجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا عن دورتها الرابعة

## مقدمة

١- عُقدت الدورة الرابعة للجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا في أديس أبابا، حضوريا وعبر الإنترنت، يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. وقد التأمت الدورة تحت عنوان ''الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والابتكار للنهوض بالتكامل الإقليمي في سبيل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع''.

٢- وسبقت الدورةَ ثلاثةُ اجتماعات لأفرقة الخبراء، تضمنت استعراض مشروع دراسة عن المعايير والقواعد اللازمة لنجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا؛ وحوارا بشأن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير الذي يحمل عنوان *'تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية - نحو اتحاد جمركي وسوق مشتركة قارّيين في أفريقيا*؛ حلقة عمل لإذكاء الوعي بمجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبناء القدرات في استخدامها، وذلك من أجل مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤، ومع الأولويات الواردة في الأطر الإنمائية الإقليمية والعالمية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا.

## الحضور

٣- حضر الدورة شخصيا ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إريتريا، وإسواتيني، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا-بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، والنيجر.

٤- وحضر ممثلون عن المؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية التالية: بنك التنمية الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولجنة شباب الاتحاد الأفريقي.

٥- كما حضر ممثلون عن الكيانات دون الإقليمية التالية: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة التنظيمية الإقليمية لقطاع الكهرباء التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦- وحضر الدورةَ مراقبون من المؤسسات والمنظمات التالية: الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية؛ وهيئة المناطق الحرة في غانا؛ وجامعة كوامي نكروما، زامبيا؛ وجامعة مبارارا للعلم والتكنولوجيا، أوغندا؛ واتحاد المناطق الاقتصادية النيجيرية؛ وهيئة المناطق الاقتصادية الخاصة، بوتسوانا؛ وشركة 'تريبل لاين' للاستشارات (Triple Line Consulting)؛ وجامعة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا؛ وجامعة لومي.

٧- وستُعمّم القائمة الكاملة للمشاركين بوصفها وثيقة معلومات.

## أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

٨- تولى رئيس المكتب المنتهية ولايته (ممثل غينيا بيساو)، اِفتتاَح الاجتماع حيث شكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفتها أمانة لجنة القطاع الخاص، على تنظيم الدورة. وأعرب عن امتنانه لحكومة إثيوبيا لاستضافتها الاجتماع. وأكد رئيس المكتب المنتهية ولايته على أهمية الاجتماع واختيار موضوع ''الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والابتكار للنهوض بالتكامل الإقليمي في سبيل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع'' وقال إنه عُقد في الوقت المناسب، نظرا للأثر الكبير الذي تخلفه التحديات العالمية والإقليمية واسعة النطاق في اقتصادات أفريقيا والحاجة إلى إعادة البناء بشكل أفضل. واختتم كلمته باعادة التأكيد على دعم بلده لرئيس المكتب الجديد والأمانة في تنفيذ برامج لجنة القطاع الخاص وأنشطتها.

٩- ورحب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في كلمته الافتتاحية بالمشاركين في الدورة. وسلط الضوء على التطورات الكبرى التي شهدتها القارة الأفريقية خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك التقدم السريع للتكنولوجيات الرائدة وتعميق التكامل القاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واختتم بالقول إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل تنفيذ الإجراءات التي تدعم البلدان الأفريقية في سعيها نحو التصنيع بطريقة تتماشى مع موضوع الدورة الرابعة.

## ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٠- انتخب المشاركون البلدان التالية لتشكيل مكتب لجنة القطاع الخاص على أساس التمثيل الإقليمي بالتناوب:

| | |
|---|---|
| الرئيس بالإنابة: | زمبابوي (الجنوب الأفريقي)[١] |
| النائب الأول للرئيس: | موريتانيا (شمال أفريقيا) |
| النائب الثاني للرئيس: | جمهورية تنزانيا المتحدة (شرق أفريقيا) |

[١] شغلت زمبابوي منصب الرئيس نيابة عن جنوب أفريقيا خلال الدورة الرابعة، في انتظار إخطار اللجنة بالترشيح النهائي للمنطقة دون الإقليمية.

النائب الثالث للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)

المقرر: كابو فيردي (غرب أفريقيا)

١١- وبعد انتخاب أعضاء المكتب، شكر رئيس المكتب الجديد بالإنابة (ممثل زيمبابوي) المشاركين على دعمهم وثقتهم. ثم نوّه بما قام به رئيس المكتب المنتهية ولايته من عمل ودور قيادي رائعين. وتوجه بالشكر للجنة الاقتصادية لأفريقيا على عملها المتميز، وأثنى على خبرة موظفيها، ورحب باستمرار دعمها المتوقع لأعضائها، والتَزَم بتقديم دعمه الكامل لها في تنفيذ برامجها طوال فترة رئاسته للمكتب .

## ثالثا- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٢- قدم رئيس المكتب بالإنابة جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة، على النحو المبين في الوثيقة E/ECA/CPRTIIT/4/1. وتم اعتماد جدول الأعمال كما يلي، دون تعديلات:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.

٤- عرض التقارير التالية من قبل الأمانة:

(أ) تعميق التكامل الإقليمي في أفريقيا: تفعيل سلاسل القيمة الإقليمية من خلال الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل الابتكار والتنويع والتحول الاقتصادي؛

(ب) التكنولوجيات الرائدة: محفزات للابتكار والتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة؛

(ج) تسخير الطاقة والنقل لإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا.

٥- عرض بشأن موضوع الدورة: ''الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والابتكار للنهوض بالتكامل الإقليمي في سبيل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع''.

٦- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة.

٧- استعراض الخطتين البرنامجيتين لعامَي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ المتعلقتين بتطوير القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والبنية التحتية، والصناعة والتكنولوجيا، فضلا عن أولويات الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٦.

٨- النظر في تقرير الدورة وإقراره.

٩- اختتام الدورة.

١٣- وتم اعتماد برنامج العمل على النحو المبين في الوثيقة E/ECA/CPRTIIT/4/3/Rev.1 دون أي تعديلات.

## رابعا- عرض التقارير من قبل الأمانة [البند ٤ من جدول الأعمال]

### ألف- تعميق التكامل الإقليمي في أفريقيا: تفعيل سلاسل القيمة الإقليمية من خلال الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل الابتكار والتنويع والتحول الاقتصادي

#### ١- العرض

١٤- قدم ممثل عن الأمانة تقريرا بشأن البند الفرعي (E/ECA/CPRTIIT/4/6)، مشددا على أن قدرة أفريقيا على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي تعتمد على وجود لوائح منسقة وأنظمة قابلة للتشغيل البيني وبنية تحتية قوية عابرة للحدود. وقال إنه، للأسف، لا يزال ضعف التكامل الإقليمي وفجوات الربط يحدان من التقدم المحرز. وأضاف أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن يعالج تلك التحديات من خلال تعزيز الاتساق التنظيمي، وخفض تكاليف الامتثال، وجذب الاستثمارات الرقمية. كما يمكن للتكنولوجيات الرائدة، مثل أنظمة الجمارك الرقمية والمنصات التنظيمية القابلة للتشغيل البيني، أن تسرّع انتقال أفريقيا نحو اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة. وبناءً على هذا الأساس، يمكن للأطر الإقليمية تحفيز سلاسل القيمة الإقليمية في الصناعات المتعلقة بتجهيز الأغذية والسياحة والصحة والأدوية والسيارات. وتتيح سلاسل القيمة هذه، المدفوعة بالتكنولوجيا والمعرفة، مسارا للتصنيع الشامل للجميع، ومرونة اقتصادية، وتكاملا إقليميا أعمق.

#### ٢- المناقشة

١٥- في المناقشة التي تلت ذلك، سلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى تعزيز النهج المتبع تجاه التكنولوجيا الرقمية في أفريقيا من خلال إعطاء الأولوية للابتكارات التي يقودها الشباب، وتحسين الوصول إلى التمويل لتطوير التكنولوجيا، والاستفادة من الجامعات كمراكز للبحث والتطوير. وأكد المشاركون على أهمية تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها من أجل حماية الابتكار وتعزيز التقدم التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، أشاروا إلى الحاجة إلى توسيع نطاق

حلول التجارة الرقمية، بهدف تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وإثراء المعلومات التجارية، ودعم إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية. كما أشار المشاركون إلى أن العديد من الشركات في مختلف أنحاء القارة لا تزال في المراحل الأولى من التصنيع، وهو ما يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات لتسريع اعتماد التكنولوجيات الرائدة وضمان مساهمة التحول الرقمي في تحقيق أهداف المنطقة في مجال الصناعة والتكامل.

## ٣- التوصيات

١٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة القطاع الخاص التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تعزيز المهارات الرقمية والمنظومات الابتكارية من خلال تشجيع التعاون الوثيق بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي والحكومة؛

'٢' تحسين فرص حصول المبتكرين الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، بما في ذلك فرص الحصول على آليات التمويل الموجهة المصممة لدعم ريادة الأعمال الرقمية وتطوير التكنولوجيا؛

'٣' وضع وإنفاذ أنظمة قوية لحقوق الملكية الفكرية، من أجل حماية التكنولوجيات المطورة في أفريقيا وتشجيع الاستثمار في الابتكار؛

'٤' اعتماد حلول التجارة الرقمية، مثل 'نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية' ومنصات الدفع الأخرى، من أجل خفض التكاليف وتعزيز تيسير التجارة؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بالتحول الرقمي وتطوير الصناعة واعتماد التكنولوجيات الرائدة لدى أعضائها؛

'٢' تعزيز الدعم المقدم للمنظومات الابتكارية، بما في ذلك عن طريق إنشاء برامج لبناء المهارات الرقمية، وتشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب، وتعزيز التعاون بين الجامعات والصناعات؛

'٣' مساعدة أعضائها في تطوير أو تعزيز أطر الملكية الفكرية والاستفادة من التكنولوجيات الناشئة التي تتماشى مع أولويات التكامل الإقليمي؛

'٤' تعزيز اعتماد وتوسيع منصات التجارة الرقمية من خلال تقديم الإرشادات، وتحليل السياسات، ودعم القدرات فيما يتعلق الجاهزية للتجارة الرقمية.

## باء- التكنولوجيات الرائدة: محفزات للابتكار والتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة

### ١- العرض

١٧- قدم ممثل عن الأمانة تقريرا بشأن البند الفرعي (E/ECA/CPRTIIT/4/7)، مشيرا إلى أن التكنولوجيات الرائدة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات تسلسل الحمض النووي، وعلم التحكم الآلي، تعيد تشكيل الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وقال إن هذه التحولات التكنولوجية السريعة تجلب لأفريقيا تحديات وفرصا هائلة على حد سواء. ويمكن لهذه التكنولوجيات أن تعزز منظومة الابتكار، وتزيد من كفاءة القطاعين العام والخاص، وتسرع التقدم نحو التنمية المستدامة. وأشار إلى أن توسع السوق الأفريقية الموحدة يتيح للقارة فرصة فريدة للاستفادة من هذه الأدوات لتعميق التكامل الإقليمي وبناء حلول تكنولوجية محلية. وأضاف أن من بين اتجاهات التكنولوجيات الرائدة الأهم بالنسبة لأفريقيا انخفاض تكاليف التكنولوجيا؛ وتزايد قابلية استخدام الأدوات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي؛ والنضج الصناعي لعلم التحكم الآلي والمركبات الكهربائية وغيرها من التكنولوجيات؛ وتطوير أنظمة طاقة أنظف تتصدى للضغوط البيئية؛ والاستخدام المتزايد لتقنية سلسلة الكتل لتعزيز الشفافية والحد من الفساد. وقال المتحدث إن من الإجراءات اللازمة لإطلاق العنان للأسواق ما يلي: وجود قيادة عامة قوية ووضع استراتيجيات وطنية؛ وإنجاز مشاريع مشتركة في البنية التحتية كثيفة التكنولوجيا؛ وإقامة تحالفات مع رواد التطور التكنولوجي العالميين؛ وإنشاء مراكز للتميز في المجالات الناشئة؛ ودمج التكنولوجيات الرائدة في الأنظمة التعليمية؛ وتهيئة بيئات للاختبار والتجريب؛ وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة ومساءلتهم وشفافيتهم. ويمكن للتكنولوجيات الرائدة أن تضطلع بدور محوري في التكامل الإقليمي من خلال تحسين التجارة عبر الحدود، والحد من أوجه عدم الكفاءة، وتعزيز الروابط بين الأسواق. ويمكن أن يؤدي تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإنشاء سوق قارية إلى تحفيز تطوير التكنولوجيات الرائدة ونشرها من خلال مرافق مشتركة للبحث والتطوير، ودعم توحيد المعايير، وتحفيز الاستثمار في منظومات الابتكار.

### ٢- المناقشة

١٨- في المناقشة التي تلت ذلك، تداولت لجنة القطاع الخاص بشأن نمو سوق المركبات الكهربائية، والحاجة إلى إنتاجها في أفريقيا، والقدرات الأفريقية الإجمالية في مجال توليد الطاقة. وأكد المشاركون على أهمية إعادة تدوير بطاريات السيارات الكهربائية وتطوير القدرات التصنيعية الأفريقية في مجال إنتاج الألواح الشمسية وتوليد الطاقة الشمسية. وناقشوا عدم المساواة في اعتماد التكنولوجيا، حيث تتخلف الشرائح المهمشة من المجتمع والبلدان الأقل

نموا عن الركب؛ وفوائد تكنولوجيا التصنيع في القارة، بما في ذلك تقليص الاعتماد على الخارج؛ والفوائد الأوسع للتطور التكنولوجي؛ ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير التكنولوجيا؛ وكيف يمكن للتكنولوجيات الرائدة أن تساعد في تقليل تكاليف التنقل والسفر والبنية التحتية الرقمية.

### ٣- التوصيات

١٩- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة القطاع الخاص التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري في إنتاج بطاريات المركبات الكهربائية واستخدامها؛

'٢' التعاون في تعزيز إنشاء سلسلة قيمة إقليمية لبطاريات المركبات الكهربائية، بالاستفادة من الثروة المعدنية الكبيرة في القارة؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' دعم أعضائها في وضع استراتيجيات لإنتاج وإعادة تدوير بطاريات المركبات الكهربائية؛

'٢' إجراء دراسات عن اللوجستيات والنقل والاتصالات، بهدف المساعدة في وضع سياسات لمعالجة التكاليف الباهضة وفرص الولوج المحدودة في تلك المجالات؛

'٣' تعزيز وضع سياسات متكاملة في مجال المركبات الكهربائية في بلدان أفريقيا ومناطقها دون الإقليمية.

## جيم- تسخير الطاقة والنقل لإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا

### ١- العرض

٢٠- قدم ممثل عن الأمانة تقريرا بشأن البند الفرعي (E/ECA/CPRTIIT/4/8)، مشيرا إلى أن أفريقيا تمر بلحظة فارقة في تحول بنيتها التحتية. وقال إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم تطوير ممرات النقل، ومشاريع التكامل الإقليمي، وأنظمة الطاقة في القارة. وأشار إلى أن البلدان الأفريقية تمنح الأولوية للاستدامة، وتعمل على تحسين الربط عبر الحدود، وحشد الموارد المحلية لإعادة تشكيل البنية التحتية للقارة.

### ٢- المناقشة

٢١- لم تكن هناك مناقشات في إطار هذا البند الفرعي.

### ٣- التوصيات

٢٢- لم تقدم أي توصيات في إطار هذا البند الفرعي.

## خامسا- عرض بشأن موضوع الدورة: ''الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والابتكار للنهوض بالتكامل الإقليمي في سبيل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع'' [البند ٥ من جدول الأعمال]

٢٣- قدم ممثل الأمانة تقريرا بشأن هذا البند من جدول الأعمال (E/ECA/CPRTIIT/4/5)، مشيرا إلى أن التكنولوجيات الرائدة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة والمالية الرقمية هي محركات قوية للتحول والتكامل الإقليمي في أفريقيا. وأضاف أن تلك الابتكارات تعيد بالفعل تشكيل القطاعات الحيوية، من وسائل النقل الكهربائية والتكنولوجيا الزراعية إلى التعدين والتكنولوجيا المالية، مع طرح أدوات جديدة لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقال المتحدث إن التكنولوجيا والتكامل يعززان بعضهما بعضا، حيث وفرت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وسائل تمكن الابتكار من الازدهار. وأضاف أن هناك حاجة إلى استثمار أكبر في المهارات والبحث والبنية التحتية والأسواق لتعزيز جاهزية القارة. وتم حث المشاركين على التفكير في كيفية ضمان مساهمة التكنولوجيات الرائدة في تحقيق نمو شامل للجميع ومستدام في جميع أنحاء القارة.

## سادسا- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة [البند ٦ من جدول الأعمال]

### ألف- حلقة نقاش

٢٤- أبرز ممثل أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) خبرة جماعته الاقتصادية الإقليمية في استخدام التكنولوجيات الرائدة لتعزيز التكامل الإقليمي. وقال إن الحلول الرقمية عززت تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال أنظمة الشباك الموحد ومنصات الرصد عبر الإنترنت. وقال إن وجود نظام رقمي للكوميسا بأكملها، وينفَّذُ من خلال غرفة المقاصة لديها، من شأنه أن يعالج أوجه عدم التوافق بين العملات ويعزز الشمول المالي للتجار عبر الحدود. وأضاف أن العمل الجاري لتنسيق المعايير والشهادات والأطر التنظيمية للسلع والمنتجات التكنولوجية يقلل من التجزؤ ويحسن الامتثال. وأشار ممثل الأمانة إلى أن الكوميسا تدعم أيضا تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية من خلال برامج تتعلق بقطاع الأغذية الزراعية، وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي.

٢٥- وأشار ممثل أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى أن الموارد الطبيعية الوفيرة في أفريقيا تتيح نقطة انطلاق قوية لتقدم التكنولوجيات الرائدة والابتكار. وقال إنها تمكن القارة من أداء دور استراتيجي في سلاسل القيمة العالمية عالية التقنية من خلال دعم تجهيز المعادن في أفريقيا لاستخدامها في البطاريات وأشباه الموصلات، وتزويد الصناعات الرقمية بالطاقة منخفضة الكربون، والاستفادة من التنوع البيولوجي لتحقيق فتوحات في التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلانية والهندسة الحيوية. كما تتيح الأراضي الزراعية الواسعة فرصا للتخطيط الدقيق للعمليات الزراعية، والمراقبة عبر الأقمار الصناعية، والزراعة المراعية للمناخ. ولاستغلال هذه الفرص، شدد على ضرورة الاستثمار في البنية التحتية وفي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والاستفادة من التعاون الإقليمي.

## باء- مناقشة عامة

٢٦- في المناقشة التي تلت ذلك، أكد المشاركون على أهمية التخطيط والحوكمة، والتعاون الإقليمي، والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص في استغلال التكنولوجيات الرائدة. كما شددوا على ضرورة قيام الحكومات بتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وضرورة قيام المصارف الأفريقية بدور في خفض تكلفة رأس المال. وقال المشاركون إن التكنولوجيات الرائدة يمكن أن تعزز إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدعم توظيف الشباب، وتشجع على إضافة القيمة، وهو ما يقلل من الاعتماد على صادرات المواد الخام. وأشاروا إلى أنه ينبغي أن تهدف الابتكارات إلى تعميق التجارة بين البلدان الأفريقية، مع ضمان حماية الوظائف في سياق انتشار التشغيل الآلي. كما أكدوا على الحاجة إلى توحيد الإطار التنظيمي على مستوى القارة، لا سيما بتسريع التصديق على البروتوكول الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية. وسلطوا الضوء أيضا على الفرص التي تتيحها وسائل النقل الكهربائية، والمعادن الحيوية، والهندسة العكسية، والإدارة الآمنة لنفايات بطاريات المركبات الكهربائية منتهية الصلاحية.

## جيم- التوصيات

٢٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة القطاع الخاص التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' إزالة المخاطر المرتبطة بظروف الاستثمار في التكنولوجيات الرائدة وإيجاد بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص؛

'٢' تقييم دور الحكومات في الترويج النشط للاستثمار في التكنولوجيات الرائدة وتسهيله؛

'٣' خفض كلفة ممارسة أنشطة الأعمال، وهي الكلفة التي تؤثر على تطوير التكنولوجيات الرائدة؛

'٤' تسريع التصديق على البروتوكول الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية وتنفيذه؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' مساعدة البلدان الأفريقية على التعلم من بعضها بعضا، وإبراز أفضل الممارسات، وتقديم المشورة بشأن كيفية الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة لتحقيق التنمية المستدامة؛

'٢' دعم أعضائها في تسريع تنفيذ الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية؛

'٣' تسهيل إنشاء منصات من قبيل تحالف للجامعات والمختبرات البحثية الأفريقية؛

'٤' دعم تنمية القدرات المتعلقة بالحلول الجاهزة للطرح في الأسواق؛

'٥' النظر في المساعدة على توسيع نطاق مبادرات مثل مشروع الاقتصاد الدائري الذي تنفذه السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بتمويل من الاتحاد الأوروبي؛

'٦' استكشاف الخيارات المتاحة لإنشاء قناة سريعة لنقل المواد الثانوية، مثل بطاريات المركبات الكهربائية المستعملة، بشكل آمن وفعال، وذلك بهدف السماح بإدارة بطاريات المركبات الكهربائية المنتهية الصلاحية، وتيسير الهندسة العكسية، وتعزيز سلاسل القيمة ذات الصلة في جميع أنحاء القارة.

## سابعا– استعراض الخطتين البرنامجيتين لعامَي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ المتعلقتين بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا، فضلا عن أولويات الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٦ [البند ٧ من جدول الأعمال]

### ألف– العرض

٢٨– قدم ممثل الأمانة ملخصا للخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ واستعرض أداء البرنامج في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ في مجالات البرامج الفرعية الثلاثة التي تقع ضمن اختصاص لجنة القطاع الخاص وهي: التكنولوجيا والابتكار والاتصال والبنية التحتية؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وتطوير القطاع الخاص وتمويله.

### باء– المناقشة

٢٩– سلط المشاركون الضوء على الدور المركزي الذي يؤديه الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في زيادة التجارة داخل أفريقيا ودعم القدرة الإنتاجية وتعميق التكامل الإقليمي. وأكدوا على أهمية تحديث استراتيجيات التنفيذ الوطنية لتعكس البروتوكولات الملحقة بالاتفاق، وهي البروتوكولات التي تم تناولها خلال المرحلة الثانية من المفاوضات بشأن الاتفاق، وإزالة الحواجز غير الجمركية، وتحسين الممارسات الجمركية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص. كما أكدوا أن التنفيذ الناجح يتطلب التمويل الكافي، والتوجيه التشغيلي، ومشاركة مستمرة من أصحاب المصلحة.

٣٠– وأكد المشاركون على الحاجة الملحة لتعزيز أمن الطاقة في جميع أنحاء القارة، مؤكدين أن تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة لا يزال يشكل أولوية. ودعوا إلى تقديم الدعم للدول من أجل مساعدتها في استغلال مواردها الضخمة من الطاقة بطرائق تعزز التنمية الاقتصادية، مشددين على أهمية تحسين البيئات التنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية الطاقوية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع أطر عمل واضحة لتسريع تطوير الطاقة النظيفة. كما أكدوا على أهمية البنية التحتية الخاصة بتصنيع المركبات الكهربائية واستخدامها، وهو ما ينبغي أن ينطوي على معايير وسياسات ولوائح وأدوات تمويل مناسبة.

٣١– وشدد المشاركون على أهمية تعزيز الروابط الإقليمية في مجال الطاقة. وأشاروا إلى أن تجارة الكهرباء عبر الحدود، ومجمَّعات الطاقة الإقليمية، والأسواق الإقليمية المتكاملة هي أمور أساسية لخفض تكاليف الطاقة، وتعزيز الأمن الطاقوي، والدفع بعجلة التصنيع. كما دعوا إلى دعم تسريع مشاريع الربط الإقليمي، مبرزين الحاجة إلى المضي قدما في مشاريع البنية التحتية الطاقوية الرائدة والمفضية إلى التحول، مثل سد إنغا الكبير، الذي ستتجاوز طاقته

٤٠ ألف ميغاواط ويمكن أن يلبي احتياجات القارة بأكملها من الكهرباء،[٢]، وسد النهضة الإثيوبي الكبير.

٣٢- وأبرز المشاركون الحاجة إلى تعزيز الربط والخدمات اللوجستية لدعم التجارة والتصنيع والتنقل، مشددين على أن نظم النقل البري والبحري والجوي ونظم النقل المائي الداخلي في أفريقيا لا تزال مجزأة وغير فعالة. كما أشاروا إلى التأخيرات المستمرة، وارتفاع التكاليف اللوجستية، وضعف البنية التحتية لممرات النقل باعتبارها عقبات حاسمة أمام التجارة بين البلدان الأفريقية، مؤكدين على الحاجة إلى عمل تحليلي موجّه لتحديد الثغرات وإعطاء الأولوية لمشاريع النقل والكهربة ذات الأثر الكبير. وعلاوة على ذلك، دعوا إلى دعم تحسين كفاءة ممرات النقل وتقليل الاختناقات التي ترفع تكلفة ممارسة الأعمال.

٣٣- وسلط المشاركون الضوء على الدور المتنامي للابتكار والتكنولوجيات الرائدة في تسريع التكامل والتنمية. كما شددوا على ضرورة تعزيز مراكز التميز الأفريقية؛ وتحسين الوصول إلى المعايير الصادرة عن هيئات التوحيد القياسي، بما في ذلك المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ وتنمية رأس المال البشري المتخصص؛ وتحديث الأطر التنظيمية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات، والتكنولوجيات الرقمية. وعلاوة على ذلك، سلطوا الضوء على المخاطر المتعلقة بسرقة الملكية الفكرية والتهريب ومحدودية فرص وصول المبتكرين المحليين إلى الأسواق، داعين إلى إصلاحات تنظيمية تعزز الابتكار والأمن على حد سواء.

٣٤- وأكد المشاركون على أهمية البنية التحتية الجيدة للتجارة، مشددين على أن المعايير والشهادات والاعتمادات والتعبئة والتغليف والبنية التحتية المخبرية ضرورية لتمكين الشركات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما أشاروا إلى التحديات المستمرة في تلبية متطلبات الجودة، وتجاوز الحواجز غير الجمركية، وفهم عمليات إصدار الشهادات، لا سيما للسلع السريعة التلف.

٣٥- وأكد المشاركون على أهمية التخطيط الإنمائي الذي يراعي الاعتبارات الأمنية، مشددين على أن انعدام الأمن لا يزال يعيق التصنيع والتجارة والتكامل الإقليمي، خاصة على طول الطرق التجارية وطرق النقل الرئيسية. وطلبوا الدعم في إدماج الاعتبارات الأمنية في تخطيط المشاريع وتسلسلها الزمني وتنفيذها، من أجل حماية الاستثمارات وضمان استدامة مكاسب التنمية.

٣٦- وأبرز المشاركون الحاجة إلى تنويع الإنتاج وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، مشيرين إلى أن قلة تنوع الصادرات وتركيز هياكل المنتجات المتشابهة في العديد من البلدان يقوضان إمكانات التجارة بين البلدان الأفريقية. كما دعوا إلى تعزيز الدعم التحليلي والمساعدة التقنية

[٢] Africa Energy Portal, “World Bank targets $80B for Africa’s mega Inga dam”, 20 November 2024.

لمساعدة البلدان على تنويع صادراتها، وزيادة القيمة المضافة، ووضع سلاسل قيمة إقليمية تنافسية تتماشى مع فرص السوق داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

## جيم- التوصيات

٣٧- في ضوء العروض المقدمة والمناقشة التي تلتها، تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الدعم لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعبئة الموارد لتحويل استراتيجيات تنفيذ الاتفاق إلى نتائج ملموسة، من خلال:

'١' مساعدة الدول الأفريقية على تحديث الاستراتيجيات الوطنية، خاصة من خلال تضمين أحكام البروتوكولات الملحقة بالاتفاق التي تم تناولها خلال المرحلة الثانية من المفاوضات بشأن الاتفاق؛

'٢' تقليل الحواجز غير التعريفية؛

'٣' تحسين ممارسات إدارات الجمارك، بما في ذلك معالجة التحديات المتعلقة بالحوكمة؛

'٤' توسيع التفاعل مع الشركات الخاصة؛

'٥' بناء القدرة الإنتاجية؛

(ب) تكثيف الدعم المقدم للبلدان في تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الانتقال الطاقوي، واستغلال الموارد الهائلة من الطاقة المتجددة والتقليدية في أفريقيا، وتحسين البيئات التنظيمية لجذب استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال مساعدتها في وضع سياسات طاقوية، وتعزيز الأطر التنظيمية، ووضع حلول الطاقة النظيفة، ودعم توسيع البنية التحتية للطاقة المتجددة؛

(ج) المساعدة في تسريع إنشاء شبكات ربط طاقوية إقليمية وتعزيز أسواق الكهرباء الإقليمية، ودعم أعضائها في تصميم مشاريع الطاقة العابرة للحدود وتحديد أولوياتها وتنفيذها، بما في ذلك المبادرات الرائدة المفضية إلى التحول مثل مشروع سد إنغا الكبير، وتعزيز آليات تجميع الطاقة الإقليمية التي تعزز الأمن الطاقوي وتخفض التكاليف؛

(د) تعزيز الدعم لتطوير وسائل النقل الكهربائية من خلال مساعدة الدول الأعضاء في صياغة السياسات واللوائح والمعايير وآليات التمويل لتسريع اعتماد المركبات الكهربائية، نظرا لأهمية تطوير البنية التحتية الداعمة مثل شبكات الشحن، ومواءمة نشر المركبات الكهربائية مع متطلبات الانتقال الطاقوي؛

(هـ) تعزيز الدعم للاتصال والخدمات اللوجستية من خلال:

'١' إجراء تحليلات مفصلة لشبكات النقل؛

'٢' تقديم التوجيه بشأن الاستثمار في ممرات النقل البرية والسككية والبحرية والجوية والممرات المائية الداخلية ذات الأولوية؛

'٣' دعم الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة هذه الممرات، بما في ذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء على معالجة حالات التأخير والاختناقات والتكاليف اللوجستية المرتفعة التي تقوض القدرة التنافسية والتجارة بين البلدان الأفريقية؛

(و) تعزيز الدعم المقدم للابتكار والتكنولوجيات الرائدة من خلال تعزيز مراكز التميز، وتوسيع إمكانية الوصول إلى المعايير التقنية والتنظيمية، وتطوير المهارات المتخصصة، ودعم إنشاء أطر تنظيمية للتكنولوجيات والمتطلبات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات، والمساعدة في معالجة مخاطر مثل سرقة الملكية الفكرية ومحدودية وصول المبتكرين إلى الأسواق؛

(ز) مواصلة دعم تعبئة الموارد لدى أعضائها، من خلال مساعدتهم على وضع أطر للتمويل، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وإقامة شراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي والشركات الخاصة، بهدف سد الثغرات في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي تحقيق أولويات التنمية الأوسع نطاقا؛

(ن) تعزيز المساعدة في تحسين جودة البنية التحتية، بما في ذلك المعايير والشهادات والاعتماد والتعبئة والتغليف والخدمات المخبرية، لتمكين الشركات، لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، من الوفاء بمتطلباتها التجارية بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتغلب على الحواجز غير الجمركية، مع التركيز بشكل خاص على السلع سريعة التلف والقطاعات ذات الإمكانات التصديرية العالية؛

(ح) تعزيز الدعم لإدماج النُّهُج المراعية للاعتبارات الأمنية في التخطيط الإنمائي والتسلسل الزمني للمشاريع، لا سيما بالنسبة لممرات النقل والطاقة والتجارة الرئيسية المتأثرة بعدم الاستقرار؛

(ط) تعميق الدعم لتنويع الإنتاج وتطوير سلاسل القيمة، من خلال مساعدة البلدان على تحديد القطاعات التنافسية، وتعزيز سلاسل القيمة ذات الأولوية، وزيادة القيمة المضافة، وتخفيف تركيز الصادرات الذي يحد من فرص التجارة بين البلدان الأفريقية؛

(ي) دعم التكامل التجاري من خلال توفير فرص الوصول إلى الأسواق للشركات الخاصة الأفريقية واستخدام الأدوات الرقمية لإقامة صلات بين هذه الشركات وبقية العالم؛

(ك) توسيع نطاق دعمها لتعزيز المبادرات الإنمائية في أفريقيا، مثل المشاريع الأساسية المتعلقة بالبنية التحتية والتكنولوجيا وخدمات الطاقة، من أجل تحسين التجارة عبر القارة.

## ثامنا– النظر في تقرير الاجتماع وإقراره [البند ٨ من جدول الأعمال]

٣٨– نظرت اللجنة في مشروع تقرير دورتها الرابعة، واعتمدته بصيغته المعدلة، وعهدت إلى الأمانة بمهمة وضعه في صيغته النهائية.

## تاسعا– اختتام الدورة [البند ٩ من جدول الأعمال]

٣٩– أدلى رئيس المكتب بالإنابة بكلمة ختامية شكر فيها جميع المشاركين. وقال إنه يود أن يسلط الضوء على الرسائل الرئيسية للجنة القطاع الخاص بشأن تعزيز التكامل الإقليمي من خلال التكنولوجيات الرائدة، وتقوية البنية التحتية الأساسية، وتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأكد أن نتائج الدورة الرابعة للجنة القطاع الخاص ستكون رافدا للأعمال التحضيرية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المقرر عقده خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة.

٤٠– وبعد ذلك، شكر مدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة بالإنابة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد ميلاكو ديستا، جميع المشاركين على مساهماتهم وأثنى على الأمانة لتنظيمها الدورة الرابعة.

٤١– ثم أعلن رئيس المكتب بالإنابة اختتام الدورة في الساعة ١٧/٣٠ من مساء يوم الأربعاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥.